الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.760 (A)

Distr.: General
15 February 2007
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السابعة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٦٠ (الغرفة A)
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة سيمز (نائبة الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث لناميبيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

07-21138 (A)

نظراً لغياب السيدة شيمونوفيتش، تولت الرئاسة السيدة سيمز (نائبة الرئيسة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث لناميبيا (تابع) (CEDAW/C/NAM/2-3؛ CEDAW/C/NAM/Q/3 وAdd.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذ أعضاء وفد ناميبيا أماكن إلى طاولة اللجنة.

المواد ١٠ إلى ١٤ (تابع)

٢ - **السيد فلينترمان:** أشاد بحكومة ناميبيا بشأن التقدم المحرز في ميدان التعليم، وسأل عمَّا إذا كان الشرط الوارد في الدستور الذي يقضي بأن يبقى الأطفال في المدرسة إلى حين إتمام التعليم الابتدائي أو بلوغ ١٦ سنة، أيهما يحدث قبل الأخر، جرى تنفيذه في جميع أنحاء البلد، وخصوصاً في مناطق الفقراء التي تسكنها أقليات مثل شعب سان. ونظراً لأن التقرير الحالي يشير إلى أن إنجازات هامة قد تحقَّقت فيما يتعلق بأعداد النساء في مجال التعليم العالي، فإنه يود أن يعرف المزيد حول السياسات التي تهدف إلى تشجيع الشابات لمواصلة تعليمهن على المستوى الثالث، وأن يعرف عما إذا كان قد بُذل أي شيء لخفض معدل التسرُّب من المدارس بالنسبة للفتيات، وهو المعدل الذي كان مرتفعاً تماماً.

٣ - ونوَّه مع الموافقة بأن شعور اللجنة بالقلق من قبل إزاء حقيقة أن التلميذات اللائي يصبحن حوامل يعاقبن بطردهن من المدرسة قد أُخذ، فيما يبدو، في الاعتبار وقد سمح لهؤلاء الفتيات بموجب السياسات الجديدة بالحضور في الفصول الدراسية بعد الظهر وفي الفصول المسائية ثم العودة بعد سنة واحدة إلى الدراسة المعتادة. ونظراً لأهمية منع حالات الحمل بين المراهقات، تساءل عما إذا كانت الخطط المتعلقة بالتوعية بشأن السكان والحياة الأسرية المذكورة في التقرير يجري تنفيذها فعلاً، وعما إذا كانت هناك أية نتائج ملموسة، وعما إذا كانت الخطط توجَّه إلى البنين كما توجَّه إلى البنات.

٤ - **السيدة شين:** (لاحظت أنه وفقاً لما ورد في الجدول الذي يظهر معدلات الترقي والإعادة وترك الدراسة (CEDAW/C/NAM/Q/3/Add.1)، الفقرة ١٧) حتى الصف الدراسي الثامن، يكون أداء الفتيات أفضل من أداء الأولاد في جميع هذه الفئات الثلاث؛ بيد أنه بعد ذلك يكون أداؤهن أسوأ. وأكدت على ضرورة معالجة هذه الحالة. ويجب أن يكون هناك جهدٌ يتسم بالمزيد من الوعي موجه إلى التلاميذ والتلميذات في الصفوف من الأول إلى الثامن، لإعدادهم الإعداد الصحيح من حيث التعليم الجنسي ولتعليم الأولاد بشأن حقوق الفتيات.

٥ - وبينما رحَّبت بالسياسة الجديدة بشأن الفتيات اللاتي يصبحن حوامل، فإنها تساءلت عما إذا كان يُبذل أي شيء لمراجعة تنفيذ أو عدم تنفيذ هذه السياسة. زيادة على ذلك، فإنها تساءلت عن سبب اضطرار الفتيات إلى الانتظار لمدة سنة قبل استئناف الدراسة العادية، طالما بضعة أشهر تكون كافية بالتأكيد. وفي بعض البلدان، تقدم المدارس بالفعل خدمات للعناية بالأطفال الرُضَّع في حين تواصل أمهاتهم الدراسة. ونظراً لأن التعليم له أثار بعيدة المدى، فمن الضروري أن تتاح كل فرصة ممكنة للفتيات اللاتي يحملن لمواصلة الدراسة.

٦ - **السيدة بيمنتيل:** قالت إنها تريد الحصول على نفس المعلومات مثل تلك التي طلبتها فعلاً المتكلمتان السابقتان،

ولكن مع وجود إشارة محددة إلى المناطق المحرومة في البلد والتي تسكنها جماعات عرقية من الأقليات.

٧ - **السيدة شوب – شيلينغ**: أعربت عن قلقها إزاء حالة توظيف النساء في ناميبيا. ولا يتضمن التقرير سوى قليلاً من المعلومات التي تذكر شيئاً عن معدلها المرتفع في مجال البطالة، دون تبيان أية تدابير تتخذ لتصحيح الحالة. كما أن التقرير لم يقدِّم معلومات عن عدد النساء العاملات في العمالة النظامية، وكم عددهن في القطاع غير النظامي، وكم عدد العاملات لخدمة الدولة وكم عدد العاملات في القطاع الخاص. وليس هناك أية معلومات عن نوع القطاع غير النظامي لدى هذا البلد. وبالمثل فإن التقرير لم يذكر شيئاً عن حماية الأمومة، بالنسبة لإجازة الأمومة والمبالغ التي تمنحها الدولة.

٨ - وقالت إنها قد علمت من مصادر أخرى أن لجنة إنصاف العمال تشعر ببالغ الإحباط إزاء أداء القطاع العام الذي كان في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أقل مما يتصف بالدأب في تقديم تقارير عن مشاريعه الخاصة بالعمل الإيجابي. ولا يكاد الإنسان يتوقع شيئاً من القطاع الخاص عن الامتثال إلى المتطلبات إذا كان القطاع العام لا يفعل ذلك.

٩ - وقالت إنها تشعر ببالغ القلق إزاء القانون الجديد بشأن إصلاح الأراضي المشاع. وفي حين يعطي هذا القانون النساء نفس الحقوق مثل الرجال في الحيازة على الأرض المشاع، فإنه لا يتضمن آلية للمراقبة أو التنفيذ. ومن الأمور الأساسية ملاحظة ما يحدث حقيقة على الأرض. وفيما يتعلق بالتقرير التالي لناميبيا، فإنها تحث على التماس المساعدة من الوكالات الدولية أو الجهات المانحة الثنائية بغية تقديم صورة تفصيلية أكثر لحالة المرأة في سوق العمل.

١٠ - **السيدة دايريام**: قالت إن التقرير يذكر أن واحداً من أهداف برنامج الصحة هو التوزيع العادل للموارد والإنصاف بالنسبة لسُبل الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالقطاعات المحرومة من السكان، ومع ذلك لم يقدِّم التقرير أية إشارة للخطوات العملية التي يجري اتخاذها لتحقيق هذا الهدف. وهي تتساءل عما إذا كانت النساء المحرومات يحصلن على مزايا معيَّنة، على سبيل المثال، خدمات مجانية لبعض أنواع الاعتلال الطبي – وما هي المعايير المستخدمة لتحديد المعوزات وما هي النسبة المئوية للنساء اللاتي يستفدن بالفعل من السياسة العامة.

١١ - ووفقاً لبعض المصادر، فإن نسبة ٥٠ في المائة فقط من النساء الحوامل تتاح لهن سُبل الحصول على خدمات التوليد بالمستشفيات ونسبة ٤٠ في المائة فقط يحصلن على الخدمات السابقة للولادة والخدمات اللاحقة لها. وتساءلت لماذا يحدث هذا وماذا يُتخذ الآن لتحسين هذه الحالة.

١٢ - وأشارت إلى ما ورد في التقرير من أن وفيات الأمهات آخذة في الازدياد بيد أن الزيادة قد تكون ببساطة نتيجة خطأ في الحسابات. وقالت إنه من الأهمية أن يكون بمقدور الإنسان متابعة معدلات وفيات الأمهات. وهنا أيضاً، كما يحدث في مجالات أخرى كثيرة، يقدِّم التقرير معلومات عن السياسات والأهداف، بيد أنه لا يشير بأي معنى إلى ما يحدث في أرض الواقع. وعلى النقيض من ذلك، هناك الكثير من التفاصيل عن انتشار وسائل منع الحمل التي جعلت الأمور شيئاً مؤسفاً حيث لم يُبذل أي جهد لجمع بيانات مقارنة فيما يتعلق بوفيات الأمهات. وحثَّت على التماس المساعدة المالية والتقنية ليتسنى تصحيح هذا العيب.

١٣ - وبعد الإشادة بناميبيا لمحاولة توعية الشعب بشأن أخطار الإجهاض غير المشروع، علماً بأن الجهود المبذولة لإصدار قانون أكثر تحرراً بشأن الإجهاض قوبل بالاعتراض، تساءلت عما إذا كانت هذه الجهود التثقيفية قد أدَّت إلى انخفاض في معدل الإجهاض.

١٤ - **الرئيسة:** تكلَّمت بصفتها عضواً في اللجنة فذكرت أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تعتبر تحدياً كبيراً في ناميبيا. ولاحظت أن البلد فيما يبدو يؤكد على نموذج الطب الأحيائي مع وزارة الصحة التي تتصدر هذا الموضوع. ومع أهمية الوقاية، فإن الشيء اللازم هو اتباع نهج شامل، تكون فيه وزارة الصحة وحدها الجزء الوحيد في الحل وليس الوسيلة المحركة. وتساءلت عما إذا كان البلد سيعيد التفكير في موقفه.

١٥ - **السيدة مونغوندا** (ناميبيا): أجابت على سؤال السيد فلينترمان بشأن التعليم وجماعات الأقليات فقالت إن بعض فتيات شعب سان من المعهود أنهن يتزوجن في سنٍ مبكرة، أي ١٢ أو ١٣ سنة، وبعدها ببساطة يتسرَّبن من المدرسة؛ وهناك مشكلة أخرى وهي أن قبائل سان بدوية. وعندما أدخلت ناميبيا سياسة التعليم للجميع، فإنها أنشأت مدارس متحركة تعمل في مختلف الجهات التي يترحل فيها شعب سان والأقليات المماثلة.

١٦ - وفيما يتعلق بمعدلات التسرب من المدرسة بين الفتيات، أوضحت أن المنظمات غير الحكومية موجودة وتابعة لجميع المدارس حيث يتم تنفيذ البرنامج المعني بالتلميذات، حيث يتم تعليم الفتيات المهارات الحياتية، وتثقيفهن بشأن أهمية عدم الحمل وتجنُّب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما إلى ذلك.

١٧ - وفي معرض الإجابة على الأسئلة التي طرحتها السيدة شين، قالت إن إدخال البرامج الموجَّهة إلى الفتيات أدى إلى زيادة في عدد الطالبات في الصفوف ٩ إلى ١١. ومن المعتاد أن تتفوق الفتيات في الأداء على البنين في أفضل المدارس الثانوية في ناميبيا. وعلى الأمهات الشابات الانتظار على الأقل سنة قبل العودة إلى المدرسة وذلك لضمان تعافيهن من حالات حملهن بشكل كامل، عاطفياً وبدنياً.

١٨ - وبغية معالجة المشاكل التي تسببها حالات حمل المراهقات، تتبع الحكومة سياسة بشأن الحمل بين المتعلمات، وهو ينفَّذ على أرض الواقع من الجهات المختصة صاحبة الشأن. إضافة إلى ذلك، فإن الطالبات يتلقين تعليماً جنسياً كجزء من دورات دراسية للمهارات الحياتية التي تديرها المدارس ونوادي الشباب. وقالت إن القرار بتجريم الإجهاض إنما يعكس رغبة الشعب الناميبي في اختيار الحياة. وتُبذل جهود الآن لإبلاغ السكان عن أخطار الإجهاض غير المشروع وتقديم المعلومات عن طرق بديلة للتصدي للحمل غير المرغوب فيه.

١٩ - ويمكن الاطلاع على إحصاءات تفصيلية بشأن حالة العمالة في الجدول ٣ صفحة ٣٨ من التقرير. ولأسباب تاريخية، يعمل معظم النساء في القطاع غير النظامي، بيد أن وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفولة وشركاءها تقدِّم منحاً وقروضاً إلى صاحبات الأعمال الحرة وتقدِّم التدريب في مجال إدارة الأعمال والمحاسبة، إلى آخره. وفيما يخص إجازة الأمومة، صدرت قوانين خاصة بالعمل في سنة ٢٠٠٤، وبموجبها يحق للمرأة أن تتمتع بإجازة ٣ شهور مع تقاضي كامل المرتب والاستحقاقات.

٢٠ - ورداً على الملاحظات التي أبدتها السيدة شوب - شيلينغ، أكدت على أن الشاغل الرئيسي للحكومة هو تشجيع عملية إنشاء الوظائف. بيد أن القطاع العام، فشل في بعض الحالات في التقيُّد بقرارات لجنة إنصاف العمال وتعهَّدت بأن تبحث هذه الحالة.

٢١ - ومضت قائلة إن غالبية الميزانية الوطنية توجه إلى قطاعي الصحة والتعليم. وتقدَّم الرعاية الصحية بالمجان ويوجد في كل قرية تقريباً عيادة تقدِّم الخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك، تتوافر عربات الإسعاف لنقل المرضى ذوي الحالات الخطرة إلى مرافق أكبر في المناطق الحضرية. وتسجل

السلطات المختصة معدلات وفيات الأمهات، بيد أنه يجب بذل مزيد من الجهود لإضفاء الطابع النظامي على إجراءات جمع البيانات.

٢٢ - وفي حين لا يزال هناك الكثير الذي يتعيَّن القيام به في مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نفِّذ عدد من التدابير الوقائية. وبدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسُل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومراكز الاختبار الطوعية قد أُنشئت ويُعرض على النساء المصابات اللاتي يصبحن حوامل عقاقير مضادة للفيروسات العكوسة. وترى الحكومة الناميبية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمثابة تهديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، ولهذا فإنها قد اتخذت نهجاً شاملاً إزاء السياسات في هذا المجال. وعيَّنت كل وزارة جهة تنسيق معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقُدمت تقارير منتظمة عن الحالة إلى رئيس الجمهورية.

٢٣ - **السيدة أوسيكو** (ناميبيا): قالت إن عدداً من المناطق التي ترتفع فيها معدلات التسرب من المدرسة بين الفتيات قد أدخلت برامج مخصصة لمعالجة المشكلة. ويجري تنفيذ العديد من هذه البرامج بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٢٤ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل قالت إن نسبة ٥٧ في المائة من وظائف القطاع العام يشغلها الرجال ونسبة ٤٣ في المائة الباقية تشغلها النساء. وقد بُذلت جهود كبيرة للتحقق من أن نسبة ٥٠ في المائة من وظائف الإدارة العليا في الخدمة المدنية سوف تشغلها النساء بحلول سنة ٢٠١٥، وذلك وفقاً للنقاط المرجعية الإرشادية التي وضعتها الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. وفي الوقت الحالي تشغل النساء نسبة ٣٣ في المائة من هذه الوظائف. وتقوم الحكومة ولجنة إنصاف العمال بمراقبة الحالة مراقبة دقيقة.

٢٥ - وأخيراً أخبرت اللجنة بأن المجالس المحلية للأراضي تعتبر مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ قانون إصلاح الأراضي المشاع. ويستفيد كثير من النساء من هذا القانون، الذي يعرض على المواطنين المستوطنين شروطاً للإيجار الطويل المدى وتُبذل الآن جهود كبيرة لتعزيز نظام الأراضي المشاع بهدف تجاوز أنشطة مستوى الكفاف.

٢٦ - **السيد شيبوه** (ناميبيا): أوضح أن الحكومة تعزز سياساتها الخاصة بالعمل الإيجابي وتبذل قصارى جهدها لضمان الامتثال لقانون العمل الإيجابي (في التوظيف). ويوضح هذا القانون، الذي يمكن تقديم نُسخ منه بناءً على الطلب، عدداً من الجزاءات، من بينها فرض غرامات، بسبب التقصير في الامتثال إلى السياسات ذات الصلة.

٢٧ - **السيدة بيمنتل**: طلبت معلومات إضافية عن الأثر على الشباب وخصوصاً أولئك الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية أو ينتمون إلى جماعات عرقية من الأقليات، بسبب السياسة الوطنية بشأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما يتعلق بقطاع التعليم. وتساءلت عما إذا كانت الحكومة قد قدمت تفاصيل عن الإحصاءات التي توضح نتائج هذه السياسة وإذا لم تكن فعلت، عما إذا كانت تعتزم جمع هذه البيانات في المستقبل.

٢٨ - **السيدة مونغوندا** (ناميبيا): قالت إن السياسية الوطنية بشأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي سياسة جامعة، تشمل السكان في المناطق الريفية وجماعات الأقليات. ويقوم كثير من المدارس وجماعات الشباب، العاملين بالشراكة مع وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، بإدارة برامج لإذكاء الوعي بشأن الإصابة

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقالت إن معدل انتشار المرض بين الشباب قد انخفض في السنوات الأخيرة.

المادة ١٤

٢٩ - **السيدة دايريام:** قالت إنه ينبغي الثناء على الحكومة لجهودها الرامية إلى تحقيق الأسس المرجعية للمقارنة بنسبة ٣٠ في المائة لمشاركة الإناث في صُنع القرار بحلول سنة ٢٠٠٥. بيد أنها ترغب في معرفة ما إذا كانت هذه الجهود تفيد المرأة الريفية، لأنها كما لوحظ في التقرير ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجالس الإقليمية. ويذكر التقرير أيضاً أن المرأة الريفية تعتبر محرومة بشكل شديد من حيث توفُّر سُبل الحصول على أشياء مثل الأرض والخدمات والأصول الزراعية. ومع التسليم بأن السياسة الزراعية التي اعتمدت في سنة ١٩٩٥ لمنع تهميش الفئات المستضعفة، ومن بينها النساء، سألت عن الأثر الفعلي الذي تركته هذه السياسة على النساء الريفيات، وما هي الجهود التي بُذلت لتعميم منظور المرأة الريفية في عملية صنع القرار.

٣٠ - وأضافت قائلة إنها تعرب عن استيائها إزاء عبارات الإيجاب المكوَّنة من كلمة واحدة والتي أُجيب بها على سؤال عما إذا كانت استراتيجيات ناميبيا للحد من الفقر تتضمن منظوراً جنسانياً وعما إذا كانت هذه الاستراتيجيات تسهم في تنفيذ الاتفاقية. وقالت إنه يلزم تقديم دليل ملموس لإثبات هذه المزاعم. وعلى سبيل المثال، نظراً لأن الهدف من الاتفاقية هو تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز، فإنها تود أن تعرف ما إذا كانت هناك بيانات للمقارنة أو آليات للرصد لتحديد كيف يتم تحقيق المساواة بين الجنسين. وتساءلت أيضاً عما إذا كانت هناك أية ممارسات حدِّدت تتعلق بالتمييز المباشر أو غير المباشر، وفي هذا الصدد، عما إذا كانت تدابير اتخذت لوضع الرجال والنساء على قدم المساواة.

٣١ - **السيدة جبر:** قالت إنه مع التسليم بأن الريفيات يتعرضن لحرمان شديد بالنسبة للملكية الأرض وسُبل الحصول على العمل والخدمات الزراعية والأصول والموارد الطبيعية والوظائف، فإن التقرير لا يذكر الكثير عن محنة هؤلاء. وينطبق نفس الشيء على الإجابات على قائمة من المسائل والأسئلة التي طرحها الفريق العامل قبل الدورة. وتساءلت عما إذا كانت هناك أية خطط لمعالجة الحالة في المستقبل، وعما إذا كانت هناك أية إحصاءات بشأن الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية المتاحة للريفيات وعما إذا كانت هناك أية برامج للنهوض بمسألة التمكين الاقتصادي للمرأة بغية مكافحة تأنيث الفقر.

٣٢ - **السيدة كوكر – ابياه:** أشارت من جديد إلى المادة ١٢ وطلبت توضيحاً للبيانات التي تبدو متناقضة بشأن تنفيذ الخدمات الواردة في التقرير تحت عنوان ''١٢-٧ صحة الأم''.

٣٣ - وأضافت قائلة إن التقرير يُدرج بعض العوامل التي تسهم في زيادة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في ناميبيا، ومن بينها الممارسات الثقافية التي تلصق وصمة بالجنس، والميل إلى الحد من الأمور الجنسية للإناث، وعوامل اجتماعية - اقتصادية. وبعد أن لاحظت أن التركيز يتم عادة على العزوف واستخدام الرفالات رغم أن المرأة لا تزال مستضعفة لأنها في موقف التابع الخاضع ولا يمكن أن تناقش مسألة الجنس الآمن، تساءلت عما تقوم به الحكومة لمعالجة هذه الحالة.

٣٤ - **السيدة مونغوندا** (ناميبيا): قالت إن شبكة من العيادات الصحية أُنشئت في جميع أنحاء البلد بما في ذلك بعض العيادات المتنقلة. وتتوافر عربات الإسعاف والحافلات لنقل الأشخاص إلى العيادات والمستشفيات الإقليمية. وقالت إنها تعترف بوجود قوالب نمطية بشأن وضع تبعية المرأة،

وخصوصاً في العلاقات الجنسية بأنها مشكلة في ناميبيا أيضاً. وجرى شن حملة وطنية لجعل النساء على وعي باستخدام الرفالات الأنثوية وذلك لحماية أنفسهن من الأمراض المنقولة عن طريق ممارسة الجنس. وتشمل القوانين الخاصة بالاغتصاب أيضاً الجِماع الجنسي بالإكراه في إطار الزواج.

٣٥ - **السيدة أوسيكو** (ناميبيا): قالت إنه فيما يخص صحة الأم وخدمات التوليد أن النظام الصحي منظم على ثلاثة مستويات: المراكز الصحية في القرى، والعيادات في المدن ومستشفيات الإحالة في المناطق الأكبر.

٣٦ - **السيد شيبوه** (ناميبيا): قال إن الحل لمواجهة وباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مجرد استخدام الرفالات والعزوف عن ممارسة الجنس بل يتم أيضاً عن طريق التوعية التعليمية. وهناك حملة لتوعية جميع الناس وإبلاغهم بحقهم في التحاور على ممارسة الجنس بصورة مأمونة والأخطار التي ينطوي عليها ممارسة الجنس دون وقاية.

٣٧ - وعادت إلى مسألة الأراضي فقالت إن القانون، رغم أن النساء لا يمكنهن المشاركة بشكل كامل ولازلن يخضعن للسيطرة بالنسبة لملكية الأراضي، ينص بشكل واضح على أن جميع المواطنين يحق لهم الاستفادة من الأرض وأنه ينبغي ألا يكون في مجلس الأرض أقل من أربع نساء. وفي المناطق الريفية، يتم شرح الحقوق لجميع المواطنين الذين يجري تشجيعهم على الإبلاغ عن أية تجاوزات إلى السلطات لكي يعاقب الذين يخلون بالقوانين.

٣٨ - **السيدة مونغوندا** (ناميبيا): قالت إن تمثيل الإناث في عملية صنع القرار قد تحسَّن بشكل شامل وأن وضع المرأة الريفية على وجه الخصوص قد تعزز. ولم تعد المسألة هي الشاغل الخالص لوزارة المساواة بين الجنسين بل إنها تعالج الآن على شتى مستويات الحكومة بما في ذلك السلطات المحلية. وفي مجال الإنتاج الزراعي، فإن التركيز لم يعد على تصدير المواد الخام، بل يتم على المنتجات ذات القيمة المضافة، على النحو الذي يوضحه مصنع مارولا،الذي كانت تنتج زيوته وبذوره بشكل خالص للتصدير والآن يستخدم لإنتاج منتجات أخرى.

٣٩ - وأضافت قائلة إن المصارف تقدم تسهيلات الائتمانات المتناهية الصغر لمساعدة المزارعات المحليات وتقدم وزارة المناجم الدعم لعمال المناجم المحليين. كما أن النساء اللائي يعملن في الإنتاج في الحقول ولسن من بين المستفيدين من هذا، يتمتعن الآن بحماية من خلال المحافل الزراعية ولجان صغار عمال المناجم التي توفر لهم أيضاً التدريب في استراتيجية التسويق والأعمال. وقد ازداد معدل معرفة القراءة والكتابة بين الريفيات، مما يسَّر لهن وضع خطط لممارسة الأعمال والحصول على قروض من المصارف بضمان الحكومة. ومع ذلك، فإن التحدي أمام المستقبل هو تعلُّم المزيد من أفضل الممارسات في بلدان أخرى وذلك لمواصلة حماية المرأة وتمكينها في ناميبيا.

٤٠ - **السيدة أوسيكو** (ناميبيا): قالت إن الحكومة قد أعدت وثيقة في سنة ٢٠٠٤ لرصد حالة القضاء على الفقر وذلك بالتعاون مع لجنة التخطيط الوطني. وصارت النساء الآن أعضاء في اللجان الإنمائية الإقليمية ويجري حث المجتمعات المحلية على وضع برامج خاصة بهن يمكن أن تمولها الحكومة.

المادتان ١٥ و١٦

٤١ - **السيدة هالبرين – كداري**: سألت عما إذا كان القانون الجديد الذي يعزِّز تكافؤ الفرص في الوظائف ينص على آلية ذات صلاحيات للتنفيذ بما في ذلك مجموعة العقوبات لعدم الامتثال. وبعد أن أشارت إلى أن حالات الزواج العرفي عادة لا تقدم الكثير من الحماية وقلة من

الحقوق التي تستحقها المرأة، تساءلت عما إذا كانت الجهود المبذولة لتسجيل حالات الزواج هذه تسعى إلى إعطاء المرأة المزيد من الحماية. وطلبت بيانات عن حالات تعدد الأزواج والزوجات وحالات الطلاق، وخصوصاً فيما يتعلق بسن الموافقة على هذه الزيجات ومعدل الطلاق. وقالت إن التقرير يشير إلى المساواة في صلاحيات الزوج والزوجة المتزوجين ولهما ملكية مشتركة، لكن التقرير لا يحدد ما إذا كانت جميع حالات الزواج تتوافق مع هذا النظام.

٤٢ - **السيدة سايغا:** سألت كيف تؤثر الجهود المبذولة لإصلاح حالة الأراضي ذات الملكية المشتركة على الميراث. وطلبت مزيداً من المعلومات عن المهام الوظيفية لمجالس الأرض المحلية وسير أدائها وعن طبيعة وصلاحيات السلطات التقليدية والقانون العرفي. وسألت أيضاً عما إذا كانت الإبنة والإبن يتمتعان بنفس الحقوق فيما يتعلق بالميراث.

٤٣ - **السيدة كوكر -أبياه:** سألت عن العلاقة بين القانون العرفي والقانون التشريعي. وتساءلت عن درجة تأثُّر القانون العرفي بقانون المساواة بين الأشخاص المتزوجين.

٤٤ - **السيدة أوسيكو** (ناميبيا): قالت إن لجنة إنصاف العمال المكوَّنة من ١٥ عضواً يختارهم المفوض من أجل الإشراف على تنفيذ قانون العمل الإيجابي (بشأن التوظيف). وقالت إن اللجنة تعد خططاً خاصة بالعمل الإيجابي تستغرق خمس سنوات وهي ملزمة لأصحاب العمل، مع فرض غرامات وعقوبات أخرى محددة لعدم الامتثال.

٤٥ - **السيدة شيبوه** (ناميبيا): قالت إن القانون العرفي ينطبق في مناطق المجتمعات المحلية وهو يختلف نوعاً من مكان إلى آخر وفقاً للتقاليد المحلية. ومع ذلك فإن الدستور له السيادة. وقالت إن القانون المدني هو نفسه بالنسبة للجميع وهو ملزم للجميع. وفي حالات الزواج المدني، يمكن للزوجات والأزواج أن يختاروا من مختلف نظم الملكية، بما في ذلك الملكية المشتركة ولكن ليس قصراً عليها. وتتبين أوجه الحماية بالنسبة لكل من الزوج والزوجة مع النظام لكن الاختيار يعتبر شيئاً طوعياً ومشتركاً. وفيما يتعلق بالزواج، فإن سن الموافقة هو ١٨ رغم أن الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٦ و١٧ سنة باستطاعتهم الزواج بموافقة الوالدين.

٤٦ - **السيدة هايتمبو:** قالت إن حالات الزواج العرفي في ناميبيا هي في كثير من الأحيان ليست مسجَّلة ولكنها مع ذلك يعترف بها في شتى الأغراض، من بينها الحصول على المواطنة والإدلاء بالشهادة في المحاكمات وما إلى ذلك. ويسري القانون العرفي طالما أنه لا يتعارض مع الدستور. وأضافت أن التمييز وضع تعريف له بمقتضى القانون وهو دائماً غير مشروع مهما قد يتغاضى القانون العرفي عن أي سلوك في هذا الشأن. وقد نص قانون إصلاح الأراضي المشاع على إنشاء مجالس للأراضي المشاع، وهو يسجل ملكية الأراضي المشتركة ويراقب استخدام ونقل حقوق ملكية الأرض. ويستطيع الأشخاص التخاطب مع المجالس لمعرفة حقوقهم والدفاع عنها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.